

ملف المناصرة

سيف العيادي

Saif Ayedi

خارج الاحتجاز تونس

اعتقلت الشرطة بملابس مدنية سيف العيادي في أكتوبر/تشرين الأول 2022 بعد حضوره مؤتمرًا صحفيًا عن عنف الشرطة. وأُفرج عنه بعد يومين بعد أن أعفاه قاضي التحقيق من جميع التهم. وكان قد اعتُقل من قبل في أكتوبر وديسمبر 2020 وفي يوليو/تموز 2022.

هيومينا.
أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026
رقم الملف HM-TN-2026-008

01

القضية في دقيقة

اعتقلت الشرطة بملابس مدنية سيف العيادي في أكتوبر/تشرين الأول 2022 بعد حضوره مؤتمرًا صحفيًا عن عنف الشرطة. وأُفرج عنه بعد يومين بعد أن أعفاه قاضي التحقيق من جميع التهم. وكان قد اعتُقل من قبل في أكتوبر وديسمبر 2020 وفي يوليو/تموز 2022.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
تاريخ القبض	**19 أكتوبر/تشرين الأول 2022**
الدولة	**تونس**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 إلغاء الحكم وإسقاط أي تهم ما زالت مسجلة ضد سيف العيادي بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي قيود متبقية على السفر أو المال أو العمل تخص سيف العيادي بسبب هذه القضية.

03 ضمان قدرة سيف العيادي على استئناف هذا العمل دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

04 تقديم إنصاف فعّال عن فترة الحرمان من الحرية السابقة.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/saif-ayedi/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
المساس بالسلامة الجسدية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 7 و9

03

مسار القضية

أكتوبر/تشرين الأول 2020

اعتقال
اعتقاله وضربه خلال احتجاج
اعتقلته الشرطة خلال احتجاج وضربته. ولم يُعلن تاريخ الإفراج عنه.

8 ديسمبر/كانون الأول 2020

اعتقال
اعتقاله خلال احتجاج أمام البرلمان
اعتُقل خلال احتجاج أمام البرلمان، واحتُجز في مركز الإيقاف ببوشوشة، ووُجّهت إليه تهمة الإضرار بالممتلكات.

10 ديسمبر/كانون الأول 2020

إفراج مشروط
الأمر بالإفراج المشروط عنه
أمرت المحكمة الابتدائية بتونس بالإفراج المشروط عنه. ولم يُعلن مآل القضية.

22 يوليو/تموز 2022

اعتقال
اعتقاله خلال احتجاج على الاستفتاء
اعتُقل خلال الاحتجاجات على الاستفتاء الدستوري. ولم يُعلن تاريخ الإفراج عنه.

19 أكتوبر/تشرين الأول 2022

اعتقال
اعتقال بعد مؤتمر صحفي
اعترض عناصر شرطة بملابس مدنية سيارة الأجرة التي كان يستقلها العيادي بعد حضوره مؤتمرًا صحفيًا عن عنف الشرطة، وأجبروه على ركوب سيارة لا تحمل علامات، واقتادوه إلى مركز الحرس الوطني في حي التضامن.

20 أكتوبر/تشرين الأول 2022

جلسة محاكمة
المثول أمام وكيل الجمهورية
مثل العيادي أمام وكيل الجمهورية في أريانة، الذي أحال القضية إلى قاضي التحقيق. وأمر القاضي باستئناف استجوابه في مركز الحرس الوطني، بسبب عدم كفاية عناصر التحقيق.

21 أكتوبر/تشرين الأول 2022

إفراج
الإفراج وإعفاؤه من جميع التهم
أُفرج عنه بعد ليلتين من الاحتجاز.

21 أكتوبر/تشرين الأول 2022

تحديث في القضية
قاضي التحقيق يعفيه من جميع التهم
أعفى قاضي التحقيق في أريانة سيف العيادي من جميع التهم، فانتهت القضية المرفوعة ضده.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

سيف العيادي عضو في فرع باردو للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، أقدم منظمة مستقلة لحقوق الإنسان في البلاد. كما ينتمي إلى الجمعية التونسية للعدالة والمساواة. وترصد المنظمتان عنف الدولة، وتوثّقان ظروف الاحتجاز، وتدعوان إلى إصلاحات قانونية.

والعيادي جزء من الحملة الوطنية «تعلّم عوم»، وهي ائتلاف يسعى إلى إنهاء الإفلات من العقاب على عنف الشرطة في تونس. وتستمد الحملة اسمها من وفاة عمر العبيدي عام 2018، وهو مشجع كرة قدم في التاسعة عشرة من عمره غرق في نهر أثناء فراره من عناصر شرطة هاجموا حشدًا بالغاز المسيل للدموع والهراوات. وانتُشلت جثته في اليوم التالي وعليها آثار عنف. وضغطت الحملة من أجل الملاحقة القضائية في قضية العبيدي وفي حالات وفاة أخرى أثناء الاحتجاز.

وبصفته عضوًا ناشطًا في برنامج الرابطة لرصد السجون، يجري العيادي زيارات إلى مراكز الاحتجاز في أنحاء تونس. ويقابل المحتجزين وأسرهم، ويجمع شهادات شهود على انتهاكات الشرطة، وينسّق مع المحامين لتقديم الشكاوى. وفي منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2022، كان من أوائل من زاروا أسرة مالك السليمي، الشاب الذي توفي بعد مواجهة مع الشرطة في حي التضامن. وقابل فرات العياري، الصديق المقرب للسليمي والشاهد العيان الوحيد على الأحداث.

القبض

في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2022، حضر العيادي مؤتمرًا صحفيًا في مقر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في تونس العاصمة. وكان ضمن فريق التنسيق الذي نظّم الفعالية باسم أسرة عمر العبيدي. وبعد انتهاء المؤتمر، استقل مع زميلين سيارة أجرة متجهًا إلى مكان عمله. فاعترضت سيارة تقل عناصر بلباس مدني سيارة الأجرة، وأجبروا العيادي على النزول، واقتادوه إلى مكان مجهول دون أن يعرّفوا بأنفسهم أو يُبرزوا إذنًا قضائيًا. وتبع زميلاه السيارة وتأكدا من أنه نُقل إلى مركز الحرس الوطني في حي التضامن.

وأُبلغ محامو العيادي بأن أمر القبض صدر عن النيابة العمومية في إطار حملة منسقة تستهدف أشخاصًا مرتبطين بالاحتجاجات الجارية في حي التضامن والمناطق المحيطة به. وكان سكان هذه الأحياء، ولا سيما الشباب، قد نزلوا إلى الشوارع للتنديد بعنف الشرطة الذي أدى إلى وفاة مالك السليمي. وبدا أن دور العيادي في توثيق تلك الوفاة وعضويته في شبكات رصد السجون قد وضعاه على قائمة السلطات.

الإجراءات القضائية

في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مثل العيادي أمام وكيل الجمهورية في أريانة، الذي أحال القضية إلى قاضي تحقيق في الدائرة نفسها. وأمر القاضي باستئناف الاستجواب في مركز الحرس الوطني في حي التضامن، متذرعًا بنقص عناصر التحقيق. وقضى العيادي ليلة ثانية في الاحتجاز.

في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2022، أنهى قاضي التحقيق في أريانة الاستجواب وأعلن إعفاء العيادي من جميع التهم. وأُفرج عنه في اليوم نفسه. وأفادت وسائل إعلام بأنه اتُّهم بتكوين وفاق إجرامي للاعتداء على الأملاك والأشخاص، في حين قال الحرس الوطني إنه مطلوب بتهمة تعطيل حركة المرور ليلًا. ولم يُكشف عن أي تعليل للقبض الأولي سوى إشارة النيابة إلى حملة المداهمات المرتبطة بالاحتجاجات.

اعتقالات سابقة

سبق أن اعتُقل العيادي. ففي أكتوبر/تشرين الأول 2020 اعتقلته الشرطة وضربته خلال احتجاج. وفي 8 ديسمبر/كانون الأول 2020 اعتُقل خلال احتجاج أمام البرلمان، واحتُجز في بوشوشة ووُجّهت إليه تهمة الإضرار بالممتلكات، وأمرت المحكمة الابتدائية بتونس بالإفراج المشروط عنه في 10 ديسمبر/كانون الأول 2020. وفي 22 يوليو/تموز 2022 اعتُقل خلال الاحتجاجات على الاستفتاء الدستوري.

السياق

جاء القبض على العيادي في سياق نمط أوسع من المضايقة القضائية التي تستهدف المدافعين التونسيين عن حقوق الإنسان الذين يوثّقون عنف الشرطة. فمنذ تولي الرئيس قيس سعيّد صلاحيات استثنائية في يوليو/تموز 2021، يواجه الناشطون الذين يرصدون ظروف الاحتجاز، والمحامون الذين يدافعون عن المحتجين، والصحفيون الذين يغطّون انتهاكات قوات الأمن، القبض والمنع من السفر والملاحقة القضائية بموجب نصوص قانونية مبهمة الصياغة. وأفادت حملة «تعلّم عوم» والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان كلتاهما بتزايد المراقبة والتدخل في عملهما في رصد السجون.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing about the case of Saif Ayedi, human rights monitor with the Tunisian League for the Defence of Human Rights; programme coordinator at the Tunisian Association for Justice and Equality (Damj); member of the "Learn to Swim" campaign against police violence and impunity in Tunisia, who has been released. I am writing to ask that the case be closed properly and that no further reprisal follows.

In brief: Saif Ayedi was arrested by plainclothes police in October 2022 after attending a press conference on police violence. He was released two days later, exempt from all charges. He had been arrested before, in October and December 2020 and in July 2022.

I respectfully urge your authorities to:
1. Drop any charges that remain on record against Saif Ayedi in connection with peaceful human rights work;
2. Confirm publicly that Saif Ayedi faces no residual travel, financial, or professional restriction arising from this case;
3. Guarantee that Saif Ayedi can resume that work without surveillance, summons, or further reprisal;
4. Provide effective remedy for the period of deprivation of liberty already served.

I will continue to follow this case until the record against Saif Ayedi is cleared and no reprisal remains.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026